من خلال منظومة للتعيينات وإعادة التوصيف الوظيفي وسد الفجوة في الرواتب

خريبط: إصلاح سوء الإدارة الحكومية يبدأ من بناء جهاز تنفيذي كفء

أكد مرشح الدائرة الثالثة اللواء المتقاعد والمحامي أمام محكمة التمييز والدستورية العليا عبد المجيد ابراهيم خريبط أن سوء الإدارة الحكومية في السنوات الأخيرة مرده الأساسي هو ترهل الجهاز التنفيذي في الدولة بعد أن استفحلت الواسطة والمحسوبية في مفاصل الدولة فتقدم غير المستحقين على حساب الكفاءات وكان ذلك سببا رئيسيا في عدم قدرة الحكومة على تنفيذ الخطة التنموية الرباعية التي كلفت الخزينة العامة 30 مليار دينار وقد أوشكت على الانتهاء دون أن يلمس المواطن لها أي أثر على أرض الواقع.

وقال خريبط أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة سيكون في صدارة أولوياته موضحا بأن الوقت قد حان لتنحية الواسطة والمحسوبية في التعيينات للمناصب القيادية ليكون معيار الكفاءة مع كفالة مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص هم الأساس في تلك التعيينات مؤكداً أن الجهاز الإداري للدولة يعاني منذ سنوات من تنامي مظاهر الفساد المالي والإداري مع تفاقم مظاهر الروتين والبيروقراطية،فضلا عن التساهل في تطبيق القانون وغياب المسطرة الواحدة في تنفيذه.

ورأى خريبط أن هناك منظومة متكاملة للإصلاح الإداري وبناء جهاز تنفيذي كفء يكون هو أساس إصلاح سوء الإدارة الحكومية موضحا أن تلك المنظومة تتضمن تشريعات تضع ضوابط ومعايير للتعيين في المناصب القيادية وقياس ومتابعة الاداء لموظفي الدولة وهيئة للرقابة الإدارية وتحقيق الإصلاح الوظيفي ومعالجة تفشي البيروقراطية في دوائر الحكومة وتفعيل دور هيئة مكافحة الفساد وقانون حماية المبلغ لإيقاف مظاهر المحسوبية والواسطة التي ضربت كافة مرافق الدولة ومعالجة الفجوة في الرواتب وتحقيق المساواة في مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الدولة.

وقال خريبط أن الإصلاح الوظيفي يستهدف مراجعة شاملة للتوصيف الوظيفي حتى يتم تسكين كل موظف وفق قدراته ومؤهلاته بما ينعكس على معدلات الإنتاجية لأن الكويت لا تعاني فقط من مشكلة بطالة وإنما من بطالة مقنعة بسبب فشل الحكومة في الاستفادة من قدرات الموظف الكويتي.

عبد المجيد خريبط

حان الوقت لتنحية الواسطة والمحسوبية في التعيينات للمناصب القيادية

وأضاف خريبط أن الفجوة في الرواتب والانتقائية في إقرار الكوادر والزيادات المالية بسبب سياسة الحكومة العشوائية القائمة على الترضيات والمجاملات فضلاً عن عدم التزامها بتعهداتها في تقديم تصور شامل لمعالجة شاملة لجميع الرواتب في الدولة لتكون هناك مسطرة واحدة في الزيادات المالية وتقليص الفجوة في الرواتب بحيث تكون الفروقات وفق وضوابط محددة وواضحة تراعي المعايير العالمية في هذا الصدد حتى لا نرى هذا الصراع المحموم على التعيين في قطاعات ووزارات دون أخرى.

وأوضح خريبط أنه في حال نال ثقة الناخبين سوف يطلب جميع الاقتراحات والمخاطبات والمطالبات التي تم تقديمها الى مجلس الخدمة المدنية من قبل وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة بشأن الكوادر الوظيفية او النظر في الزيادات المالية على البدلات والعلاوات والمخصصات ورواتب وأجور العاملين وعدد الكوادر الوظيفية او الزيادات المالية في البدلات والمخصصات التي تم اقرارها من قبل مجلس الخدمة المدنية منذ بداية عام 2005 مع بيان الجهات والهيئات المستفيدة من تلك الزيادات وجداول الرواتب والاجور التفصيلية فضلا عن إلزام الحكومة بتقديم دراسة شاملة لمراجعة جداول ومرتبات واجور العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة تبعاً لارتفاع معدلات مستوى المعيشة.

أبدى التزامه بأحكام القضاء.. ودعا إلى تجنب المآزق الدستورية

الخميس: سأسعى إلى تعديل النظام الانتخابي باتباع الأطر القانونية

أبدى مرشح الدائرة الثالثة علي الخميس التزامه بحكم المحكمة الدستورية القاضي بتحصين مرسوم الصوت الواحد واجراء الانتخابات المزمع تنظيمها في 27 الجاري وفق آليته.

وأوضح الخميس في تصريح صحافي انه «يتحتم على الجميع الامتثال لاحكام القضاء الكويتي الشامخ، ومن ثم الالتفات إلى تعديل النظام الانتخابي داخل قاعة عبدالله السالم واتباع الأطر القانونية في هذا الشأن».

علي الخميس

مبينا «ساكون من أوائل النواب الذين يحرصون على تغيير المنظومة الانتخابية حال حصولي على ثقة الناخبين، وذلك لان قانون الصوت الواحد اساء للعملية الانتخابية والديمقراطية في الكويت، وساعد على انتشار ظواهر غير مرغوب فيها مثل شراء الأصوات».

مشددا في هذا الصدد على المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية بـ «التصدي لهذا الأمر والحيلولة دون التاثير على قناعات الناخبين عبر المال السياسي ذلك النهج الذي يتخذه البعض طريقا إلى مجلس الأمة دون الاكتراث بمستقبل ومصالح البلاد والعباد».

وطالب الخميس بـ «ضرورة التوصل إلى آلية انتخابية تحظى بتوافق كافة القوى والتيارات السياسية لضمان أكبر قدر من التمثيل الصحيح داخل البرلمان وقطع الطريق على أي اقصاء او تهميش لأي من مكونات المجتمع».

وزاد بقوله «نطالب الحكومة بتحري الدقة في تفاصيل كافة مراسيم الضرورة التي تصدر لا سيما المتعلقة بالانتخابات حتى لا نتعرض لدوامة الطعون الدستورية وادخال البلاد في مازق سياسية من من شانها تفتيت النسيج الاجتماعي ووحدتنا الوطنية كما عانينا جراء المرسوم المشار إليه آنفا».

أكد أن بعضهم سرحوا شاركوا في حرب التحرير

نايف: نناشد رئيس الوزراء بإعطاء تعليماته لوقف تسريح العسكريين الخليجيين والبدون

طالب مرشح الدائره الرابعة محمد نايف رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك باعطاء توجيهاته نحو ايقاف تسريح العسكريين العاملين بوزارة الدفاع من البدون والخليجيين واعادة من تم تسريحهم للخدمة مرة أخرى.

وقال العنزي في تصريح صحافي: «ان الظلم ظلمات يوم القيامة، واحذر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد من الاستمرار في سياسة قطع الارزاق، المتمثلة في تسريح اخواننا العسكريين من البدون والخليجيين من وزارة الدفاع».

واضاف «باسم الشعب الكويتي ونحن في شهر رمضان شهر الرحمة اناشد رئيس الوزراء بالايعاز لوزير الدفاع إيقاف عملية التسريح العشوائية في صفوف العسكريين الخليجيين والبدون، لانه قرار جائر وغير مدروس، وله انعكاس سلبي على سمعة الكويت أمام المحافل الدولية».

واستغرب العنزي تسريح العسكريين البدون والخليجيين دون أسباب مقنعه، رغم ما قدموه للوطن من تضحيات، مشيرا الى ان بعض من تم تسريحهم شاركوا في حرب التحرير، وكانت لهم مواقف مشرفة وقت الغزو العراقي الغاشم، متسائلا فهل هذا هو جزاء الاحسان يا وزير الدفاع؟

وشدد العنزي على ان هذا القرار الجائر له انعكاسات خطيرة على اسرهم، منوها ان اغلب من تم تسريحهم متزوجين من كويتيات، وبدلا من ان تعمد الحكومة على مساواة الكويتية المتزوجه من غير كويتي باختها المتزوجة من كويتي، واعطائها حقوقها المسلوبة، يأتي وزير الدفاع، الذي لا يعلم خطورة قراره التعسفي ليزيد «الطين عليهن بله». واشار العنزي في الوقت نفسه الى ان تسريح الخليجيين من أزواج الكويتيات لا ينسجم وقرار الدولة وقرارات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في حفظ حقوق الموظفين الخليجيين الذين يعملون بغير دولهم، مؤكدا أن القرار اذا لم يتم التراجع عنه سيحدث ازمة اجتماعية في المجتمع.

محمد نايف

تسريح الخليجيين من أزواج الكويتيات لا ينسجم وقرارات أمانة مجلس التعاون

فند الخلل الانتخابي السكاني وعدم عدالة توزيع الدوائر

الحماده: عضو مجلس الأمة يمثل كل المواطنين ويتحدث عن الخلل أينما وجد

قال مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحماده العجمي إن الخلل السكاني في العملية الانتخابية يجب أن يوضع محل نقاش جاد بعد ظهور نتائج الانتخابات الحالية حيث أن عدد الناخبين في الدائرة الخامسة يبلغ أكثر من ستين الفا ويبلغ عدد الناخبات إلى أكثر من إثنان وستون الف ناخبة ليصبح الإجمالي أكثر من مئة واثنين وعشرين الف ناخب وناخبا، مؤكدا بأن هذا الخلل يعني خلل التمثيل النيابي في المنطقة الخامسة بشكل واضح وعدم كفاية عدد النواب لتغطية كافة المناطق التابعة لها والتي تبلغ عشرين منطقة منتشرة على مساحة جغرافية واسعة.

وأضاف الحمادة بأن الخلل في التمثيل النيابي ليس مقتصرا على الدائرة الخامسة بل يتجاوزه ليطال الدائرة الرابعة أيضا والتي يبلغ عدد ناخبيها وناخباتها حوالي مئة وثلاثة عشرة ألفا، مؤكداً بأن عضو مجلس الأمة يفترض به التفكير بشكل موضوعي يشمل كل المواطنين الكويتيين في كل الدوائر والمناطق حيث أن النائب لا يمثل دائرته فقط بل يمثل دولة الكويت ويتحدث بصوت الشعب كله لأنه يمثل الكل الدستور والقوانين، مبيناً بأن زيادة عدد المرشحين للدائرتين الخامسة والرابعة يمكن أن يكون حلاً مقبولا أو أن يتم توزيع عدد المرشحين على كافة الدوائر بالنسبة والتناسب إلى عدد الناخبين في كل دائرة.

وأشار الحماده بأن عدد الناخبين في الدائرة الخامسة يكاد يبلغ ثلاثة أضعاف عدد الناخبين في الدائرة الثانية التي يصل عدد الناخبين فيها إلى 49الفا فقط، ويكاد يكون ضعفي عدد الناخبين في الدائرتين الأولى والثالثة واللتان يبلغ عدد الناخبين والناخبات فيهما إلى حوالي 77 ألفا، مشدداً على أن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها وليس هناك أي مبررات لعدم النظر في ذلك الخلل الانتخابي السكاني.

وأضاف الحماده بأن هذا الخلل يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص حيث أن عدد المرشحين من الدائرة الخامسة للعام 2013 مثلاً بلغ 154 مرشحاً بينما بلغ عدد المرشحين في الدائرة الثانية 40 مرشحاً فقط أي بنسبة تفوق الثلاثة أضعاف وهو ما يعني فرصة نجاح للمرشح في الدائرة الأولى تفوق نسبة نجاح المرشح في الدائرة الخامسة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

وختم الحماده مشدداً على حرصه طرح هذا الموضوع في حال فوزه في الانتخابات المقبلة، بالإضافة إلى وضع الخدمات المتردي في الدائرة الخامسة على وجه الخصوص، مشيراً إلى ان الدائرة الخامسة تحتاج إلى الكثير من تحسين الخدمات الموجودة مثل المستشفيات والمخافر والمدارس الحديثة والطرقات وغيرها وتوفير الخدمات المنعدمة خاصة وأنها دائرة مكتظة بالسكان بالإضافة إلى كونها مركز تجاري مهم لأهالي الدائرة وللكثيرين من الدوائر الأخرى أيضا.

سعود الحماده

عدد الناخبين في الدائرة الخامسة يكاد يبلغ ثلاثة أضعاف الناخبين في «الثانية»

مؤكداً بأن عضو مجلس الأمة يفترض به التفكير بشكل موضوعي يشمل كل المواطنين الكويتيين في كل الدوائر والمناطق حيث أن النائب لا يمثل دائرته فقط بل يمثل دولة الكويت ويتحدث بصوت الشعب كله لأنه يمثل الكل المواطنين في حال وصوله إلى قبة البرلمان.

وبين الحماده بأن الفارق الكبير في أعداد الناخبين بين الدائرة الخامسة يستدعي إيجاد حل سريع ومقبول من خلال تعديلات دستورية يتم إقرارها حسب

طالب بتكثيف الدوريات وزيادة عدد أفراد المخفر وتركيب كاميرات مراقبة للأسواق

عبداللطيف المناور: الفروانية أصبحت مرتعاً للعمالة السائبة... فأين مداهمات الداخلية؟

طالب مرشح الدائرة الرابعة عبداللطيف عباس المناور وزارة الداخلية بتكثيف دورياتها الأمنية في منطقة الفروانية التي اصبحت تعج بمئات الآلاف من العمالة الوافدة، وتحولت بعض القطع فيها وتحديدا قطعة «1» إلى اشبه بمنطقة اشباح من يدخلها مفقود ومن يخرج من مولود نتيجة تكدس العمالة السائبة بها بشكل مخيف انتشرت معه مختلف الجرائم وأكثرها ضراوة.

وقال المناور في تصريح صحافي «اننا اذ نستغرب ندرة الدوريات الأمنية والمرورية في منطقة ماهولة بأعداد كثيفة من العمالة الوافدة وقلة رجال الأمن في مخفرها، ندعو وزير الداخلية الى تدارك هذا الخلل الأمني وزياد عدد افراد أمن مخفر الفروانية والإسعاف لإدارتي الدوريات والمرور بتكثيف تقاطعها في مداخل وشوارع المنطقة، لاسيما عند فرع الجمعية «فرع الشهيد سعد القملاس الخريبنج» في قطعة «2» الذي باتت ساحته للاسف «كراجا» لسيارات العمالة الوافدة، رغم أنها قطعة مخصصة كفئل سكنية للمواطنين».

عبداللطيف المناور

وأضاف المناور : «لانذيع سرا حينما نقول بأن المواطنين الذين يقطنون منطقة الفروانية وجدوا انفسهم فجاة في مرمى هجوم ضار من العمالة الوافدة والسائبة التي نزحت من دون سابق انذار من قطعتي 3 و4 في خيطان التي تم هدم منازلهما، وكذلك النزوح المفاجئ من منطقة الجليب حيث العمالة الآسيوية المخالف معظمها لقانون العمل والاقامة، وعليه انتشرت جرائم هذه العمالة السائبة في الفروانية من دعارة وسرقة مكالمات وبيع الخمور وغيرها، إلى الحد الذي اصبحت معه بعض البنايات اوكارا للمجرمين».

وتساءل المناور : هل يعقل أن نترك المواطنين الكويتيين القاطنين في منطقة الفروانية يعيشون وسط هذه الأجواء الأمنية المرعبة؟.. هذا سؤال اوجهه لوزير الداخلية لعله يدرك حجم المأساة التي يعيشها أهالي الفروانية ويبادر بسرعة العمل على اجتثاث المظاهر السلبية في المنطقة وعلى رأسها مداهمة اوكار الرذيلة وملاحقة العمالة السائبة والتي غزت الفروانية قادمة من خيطان والجليب، فضلا عن ضرورة تكثيف تواجد الدوريات أمام الأسواق والمجمعات التجارية، وتركيب كاميرات مراقبة في تلك المراكز التجارية.

خلال حفل عشاء لشيوخ القبيلة وعدد من شخصيات العائلة

« الخوالد » زكت المرشح حمود الحمدان عن الدائرة الخامسة

أقام مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان ندوة وحفل عشاء لشيوخ قبيلة الخوالد وعدد من شخصيات عائلة الحمدان، في ديوان الحمدان الكائن في منطقة الفنطاس، استهل الحمدان حديثه بتوجيه التحية والترحيب بضيوفه ثم قال لا شك أن هذا الاجتماع والملتقى لم يكن ليحصل لولا قناعتنا بالمساهمة في عملية البناء بالمجتمع، وقد وفقنا الله عز وجل في هذه البلدة الطيبة بالوفرة المالية والنعم والتي إن شكرنا الله تعالى عليها أدامها علينا فالله تعالى يقول: «وما كان الله مغيرا نعمة أنعمها على قوم».. فمن فضل الله سبحانه أن جعل لنا الشكر سببا لزيادة في النعم «لئن شكرتم لأزيدنكم»

وأضاف الحمدان الى فضل الله سبحانه وتعالى أن جعل في الدستور المشاركة في إدارة الأمور في بلدنا الحبيب من خلال المجالس البرلمانية حيث أسهم المجتمع الكويتي وأفراده عموما منذ الستينات في توجيه دفة الوطن ومراقبة سير عملية التنمية الشاملة،مشيرا الى ان المشاركة في المجالس النيابية دائما يعتبر نقطة إيجابية حتى لا يندم الإنسان على توصيل المستحق، وبالمشاركة الإيجابية يفرح بوصول المستحق، وهذا يفرحنا في محاربة الفساد ودعم الخير في الأعمال، وهذه سنة من سنن الله تعالى أن يتصارع الخير والشر، ونحن ندعم الخير ونحارب الشر.

وثمن الحمدان جهود أبناء قبيلة بني خالد لدعمه وتأييده وفسحهم المجال له حتى يكون ممثلا عنها في دائرته.ووعد أن يكون عند حسن ظن كل من اختاره وبين أن الناس تدعم من يظنون به الخير، والإنسان قوي بالله ضعيف بنفسه، وهو قوي بالله ثم بتوجيه الإخوان ونصحهم عندما يرون الخلل ويسعون إلى تقويمه فلا أحد فينا يخلو من الخطأ والخلل. وأضاف : نحن على السيرة هي فرصة بعد الصوت الواحد للمنافسة، وقد نزلنا في 2008 وحصلنا على 5300 صوت، ولم تقصروا جزاكم الله خيرا أنتم وأهالي المنطقة، ثم نزلنا في 2009 وتطور الرقم إلى نحو 8000 ثم انتقل الأمر إلى الصوت الواحد، وهو بالنسبة إلى القبائل الأقل يمنحهم الصوت لأنه يبرئ ذمة الإنسان في إعطاء الصوت لمن يرى أن يمثله في دعم الخير. نسأل الله أن يوفقنا في نظام الصوت الواحد فهو السهل الممتنع، سهل إذا اجتهدنا فيه ككتلة في الدائرة وتعاونا وتعاضدنا، ولكن إذا تساهلنا في الأمر وتركنا مثلا النساء والأخوات، فإن هذا الأمر سيؤثر، وكلكم أصحاب مجالس ودواوين ومن انتقيتموه نسأل الله أن يكون عند حسن الظن.

الحمدان نال ثقة الخوالد

الحمدان: أسأل الله أن يوفقنا في نظام الصوت الواحد فهو السهل الممتنع

وشدد الحمدان على أهمية التعاون في المرحلة المقبلة حيث ستكون نتيجته بإذن الله طيبة مثمرة، ووعد الحمدان في حال وفقه الله للوصول الى المجلس أن يكون خير ممثل لأبناء دائرته وعنصر فعال في دعم الخير ومحاربة الفساد وما يراه الإنسان مصلحة لهذا الوطن، ونحن كشعب الكويت أهل جود وخير وبركة ومحبة وود وبإذن الله سيخف التوتر السابق والإسفاف بالألفاظ، ونسأل الله أن يوفق الحكومة أن تضع أعضاء فيها على قدر المسؤولية للنهوض بالبلاد في جميع المجالات.